

فُجُور القانون للأستاذ جمال الزرقاني

أعجبت أشد الإعجاب بسلسلة مقالات «الجمال البائس» للأستاذ الكبير مصطفى صادق الرافعي وتبعتها بمجلة (الرسالة) القراء؛ وأعجبت منها خاصة بتصويره للقانون في مقاله الأخير ورميه بالفجور وقوله على لسان الأستاذ «ح»: «الحقيقة التي لا مراء فيها أن فكرة الفُجُور فكرة قانونية، وما دام القانون هو الذي أباحها بشروط، فهو هو الذي قررها في المجتمع بهذه الشروط». وهذه فكرة كانت ظاهرة خافية معاً؛ فهي في القانون ولم ينتبه لها أحد ولا من رجال القانون. وقد صار من حق (الرسالة) وقراءها على أن تكشف هذا المعنى ككشفه القانوني ليُعرف القراء كيف عُمرس الفُجُور عُمرساً في قوانيننا المصرية لا مشاحة في أن قانون العقوبات قد اهتم لعقاب الجريمة بدد وقوعها أكثر من اهتمامه بالاحتياط لها والعمل على منعها قبل حدوثها؛ فمهمته في الواقع لم تخرج عن بيان الأفعال التي يعتبرها الشرع جرائم ومقدار الجزاء على كل منها، فهو يتضمن القواعد الموضوعية Règles de fonds للقانون؛ بينما اهتم قانون تحقيق الجنائيات «بالنظم والاجراءات» التي يجب أن تراعى لتنفيذ قانون العقوبات، أي لمعرفة الجاني إذا ما وقعت الجريمة، فهو يتضمن القواعد الشكلية Règles de forme، فكل القانونين اهتمتا كما قال الأستاذ الرافعي «حالة الجريمة لا للجريمة نفسها» وتركاً مسألة الجريمة وبلا احتياط لمنعها قبل حدوثها للقوانين البوليسية وللعقوبات الأدبية، وبهذا أضافاً للخطأ خطأ آخر إذ أغفلا مسألة واقعة وهي أن العقوبة الأدبية قد أضعفتها عوامل المدنية الحاضرة ولم يبق في أكثر النفوس إلا سلطان القانون وحدوده.

والسبب في تقصير القوانين الجنائية هذا التقصير الفاضح وخاصة في بلاد إسلامية تتخلق بأخلاق الفضيلة، هو أجنبية هذه القوانين فانها فرنسية الأصل، فرنسية الوضع، فرنسية التطبيق، فرنسية المرحع، فمن ثم لا يؤدي إلا ما تؤديه القوانين الفرنسية في بلادها. أما حالات الشرق الخاصة وتقويم تقاليد

وأخلاقه، فهي عمياء عنه أو تخبط في عمياء؛ ومن البلاء أن نقل هذه القوانين كان من عمل منشورين أجنبين بعيدين عن المحيط القومي فنقلوا نقلًا مموخاً أضاع كل قائدة تربي وخاصة في صميم المسائل الأخلاقية الشرقية. بل إن القانون وقف من هذه الأخلاق موقف الجامد الناقل أو المشجع المستهتر بالأباحة

ولو أنما عرضنا قانون العقوبات ووضعنا بعض المواد الصماء تحت نظر الفاحص لو سحقت فكرتنا، فمن المعروف قانوناً أن حرية النيابة في «تحريك» الدعوى العمومية وفي استعمالها ليست مطلقاً كل الاطلاق، فهناك أحوال تحد من تلك الحرية، ومنها ما يستوجب الاذن من صاحب الشأن كالحال في دعوى الزنا.

والزنا في القانون يختلف عنه في اللغة وفي الشريعة، وبهذا اقتصر القانون على اعتباره كذلك إذا وقع من الزوج أو الزوجة وشريكهما، وأحاطه بشروط خاصة ضيقة اشترط فيها قيام الزوجية فعلاً أو حكماً. فالفعل الواقع من الزوج أو الزوجة أثناء الخطبة أو بعد الطلاق البائن لا يعتبر جريمة. وكان القانون في نقله ذلك عن المواد ٣٣٦ — ٣٣٩ من قانون العقوبات الفرنسي

قد أغفل الأخلاق الشرقية وتناساها وترك جبل الشيطان على ظاهبه، بل هو قد شجع على ارتكاب هذا العمل من غير الزوج أو الزوجة بالشروط الخاصة بجريمتيهما، بل أكثر من ذلك أناح الفرصة للزوج أن يفعل فعلته النكراء في غير منزل الزوجية بلا عقوبة. وبذلك ترك الأسرة تتدهور بتدهور طائها ووقف موقفاً غريباً في صدد المساعدة على التدهور الأخلاق، فجبل الحق في رفع دعوى الزنا للزوج وللزوجة وحدهما، فإذا رضى أحدهما عن فعلة الآخر وقف القانون مكتوفاً لا يمكنه التحرك إزاء العمل على سقوط الأسر واختلاط الأنساب والقضاء على الأخلاق، بل إنه يقف حائلاً دون الزوج نفسه في «تحريك الدعوى العمومية» إذا ما وقعت منه عيب الطلاق وهو في جنون غيظه من جريمة زوجته، وبذلك تنق الزوج وشريكها صولة القانون ويكون الطلاق كأنه مما الجريمة قانوناً مع أنه لم يقع إلا بها

ولا دلالة على نقل القانون المصري نقلًا جامدًا عن القانون الفرنسي أكثر من وقوفه بالمادة ٢٠١ عقوبات في جانب الزوج الذي يقتل زوجته في حالة التلبس بالجريمة، معتبراً ذلك ظرفاً قانونياً مخففاً يعاقب فيه بالحبس فقط، ثم يأتي ذلك على الأب

لما يترتب عليها من الضرر للأفراد أو للمصلحة العامة . ولكن الرد على هذا سهل يسير وهو : أنه مامن جريمة أخلاقية إلا أسباب الغير ضررها بالذات أو بالواسطة جالاً أو مستقبلاً ، وذلك بانتشار الرذيلة التي يتبعه تأثر الوسط وقعدانه حيويته ؛ والذي يتبعه حتماً كنتيجة مباشرة انهيار البيئة الاجتماعية وتفتت الأراض الخبيثة بينها وازدياد الأدواء المختلفة الجسدية والأخلاقية ،

وبذا تتأثر المصلحة العامة ؛ فلا حجة في تلك الحجة

ومع ذلك فإن كثيراً من القوانين الحديثة لا تزال تحرم الرذيلة لذاتها ، والقوانين الانكليزية والألمانية والنموية والمجرية تعاقب على اللواط ولو وقع بالرضا ، كما تعاقب أيضاً على اتخاذ القيادة حرفة ومرزقاً ؛ والقانون السويسري يعاقب على البناء

وهذه هي قوانين الدول المسيحية ؛ أما الدول الاسلامية فإن قوانينها ولا كُفران لله قوانين واسنة سمحة . فبالتحكومات الاسلامية تعمل بهذه الطريقة المكسبة فتضع للشيطان قانوناً على الضد من طباعه ، وبذلك يجيء قانون الشيطان مصلحاً لقانون الانسان

جمال الزرقاني

ليسانيه في القانون

والأخ الذين يمتد إليهما طار الجريمة أكثر من الزوج ، فزوج يتخلص منه بالطلاق ، أماها فالمار قد لصق بهما . وهذه القاعدة الفرنسية كانت معقولة في فرنسا في وقت وضع قانون العقوبات الفرنسي إذ كان الطلاق وفقاً للمذهب الكاثوليكي غير جائز ، وإذا كانت الجريمة من ذلك لاسقة بالزوج أكثر من التصاقها بأسرة الزوجة

ومن التخريجات الغربية والتطبيقات التي تنشأ عن القانون الجنائي المصري في هذا الصدد ، حالة ما إذا قاتل الزوج زوجته وشريكها ، فإقول قتلها قتلته الزوجة أو شريكها ، فلا عقوبة على فعلهما لا اعتبار ذلك دفاعاً شرعياً عن النفس ؛ ثم إنه بعد ذلك لا عقوبة على جريمة الزنا التي اقترفاها إذ قد مات الزوج صاحب الحق في الدعوى ضدتهما . ولو حدث أن قتل الزوج زوجته سقط بذلك حقه في الدعوى ضد شريكها ، لأن حظ الشريك مرتبط بمحظ الزوجة الزانية فيستفيد مما كان يفيدها . وقد ماتت فالشريك يعتبر بريئاً إذ لا عقوبة عليه إلا إذا حكم على الزوجة ، وهذا غير ممتنع لموتها

وكذلك القانون لا يعاقب على جريمة الفسق ولا على تلك الجريمة النكراء الشماء : جريمة اللواط متى توفر الرضا إذا كان سن الفتى أو الفتاة أكثر من ست عشرة سنة . فكان القانون يشجع ذلك بعدم وضع الحظر عليه ، بل أكثر من هذا فإنه يقف موثقاً غريباً بالنسبة للقاصر إذا جاوز السادسة عشرة فإنه يبيح له أن يجني ويبيع الجنابة عليه بلا قيد ، بينما لا يبيح له الزواج أو التصرفات المدنية إلا برضا وليه أو وصيه حسب الظروف ، وهذه مسألة من الخطورة بمكان عظيم إذ تترك الشبيبة الناشئة تتلاعب بها الأيدي والأغراض ، ومجرها للفاسد إلى غير مستقر بدون رقيب عليها ، وهي عدة المستقبل وآمال الأمة . فإذا كانت هذه الشبيبة على ما يحوطها من الفاسد ويقربها لا يحمها القانون قياساً على المستقبل ، وإضاياع الآمال . ومن الواجب الحتم أن يتنبه للشرع إلى هذا النقص التشريعي فيسارع إلى علاجه قبل استفحاله كيلا يتهم بالساعة على التدهور الخلق وعلى إفساد الأمة في أساسها الحى الذي هو الفتى والفتاة

هذا بعض من كل من الأمثلة الدالة على فقر القانون والمشحة لضروب النكرو - قد يقال أن روح القوانين الحديثة أن تنجح نحو الحرص على عدم التعرض بالمقاب للجرائم الأخلاقية إلا في حدود مينة ، فلم يعاقب على الرذائل والآثام لذاتها ؛ بل

لجنة التأليف والترجمة والنشر

صدرت الطبعة السادسة من كتاب :

تاريخ الأدب العربي

في جميع عصوره

بقلم الأستاذ

احمد حسن الزيات

وهذه الطبعة تقع في زهاء خمسمائة صفحة من القطع المتوسط ،

وتكاد - لما طرأ عليها من الزيادة والتنقيح - تكون

مؤلفاً جديداً - الثمن ٢٠ قرشاً ما عدا أجرة البريد